



## مضوي إبراهيم:

### سيرة التحدي والنضال

- أستاذ الهندسة بجامعة الخرطوم
- حاصل على درجة الدكتوراه في الهندسة الميكانيكية
- مؤسس ورئيس منظمة السودان للتنمية الاجتماعية (سودو)
- حائز على جائزة فروننت لاين ديفنדרز الافتتاحية الأولى لمدافعي حقوق الإنسان 2005

وحصل على درجة الدكتوراه في الهندسة الميكانيكية في نفس الجامعة العام ١٩٨٠. ولأن مضوي قد كان شغوفاً لا تشبع طموحاته، يمم وجهه شطر بريطانيا ودرس إدارة الأعمال ثم عرج على ما وراء الأطلسي لترسوسفينته بأميركا، ولثقل مهاراته تدريب في أعرق معاهدها، في وكالة ناسا للفضاء، وكان يمكن له أن يقيم هنالك يجني ثماره مالياً وقيماً ومتاعاً زائلاً ولكنه عاد لوطنه السودان ليلتحق بسلك التدريس في جامعته التي تخرج فيها. وبقي فيها حتى أقالته هوجة التطهير التي ابتكرها النظام الحاكم تحت مسمى (الصالح العام) فكان من أوائل من سوت قراطيس «التطهير» أسمائهم. غير أنه عاد لدوحته مرة أخرى رغم مرارة الظلم أستاذاً فيها حتى لا يخيب ظن تلامذته ومستقبل أجيال واعدة.

#### سودو

في أبريل ٢٠٠١ دشنت المنظمة السودانية للتنمية الاجتماعية سودو مكتبها الرئيس بالخرطوم، ويعتبر الدكتور مضوي إبراهيم رائد ركبها، وهو أول رئيس لها، ولأنها ولدت

واعترافاً بمثابرتة في تعزيز حقوق الإنسان والدفاع عنها في السودان، حصل الدكتور مضوي إبراهيم آدم على جائزة فروننت لاين ديفنדרز الأولى للمدافعين عن حقوق الإنسان والمعرضين للخطر في العام 2005. ومنذ السابع من ديسمبر 2016 يقبع مضوي في زنازين النظام السوداني دون أن توجه له أي تهمة، وبوصفه سجيناً سياسياً استمر مضوي في مقاومته للنظام عن طريق الإضراب عن الطعام احتجاجاً على احتجازه في الحبس الانفرادي دون تهمة، وحرمانه من الاتصال بمحام أو أسرته أو توفير عناية طبية.

#### النشأة والتعليم

ولد الدكتور مضوي في العام 1958 بقرية كندوة بولاية شمال كردفان، على بعد خطوات من مدينة أم روابة، نشأ في بيئة يسود فيها التصوف ودرس الأولية والوسطى في أم روابة. ودرس الثانوية في مدرسة خور طقت ومن ثم التحق بكلية الهندسة جامعة الخرطوم في العام ١٩٧٤، وتخرج فيها العام ١٩٧٨ بدرجة الشرف في قسم هندسة الميكانيكا. وواصل دراسته فوق الجامعية

باسم القانون وجدتي أعمال كمجرم... ليس بسبب ما قمت به، ولكن بسبب ما دافعت عنه وبسبب ضميري. لن يقبل أحد بكامل وعيه مثل هذه الحياة، ولكن من المثير للعجب أن يأتي وقت يحرم فيه المرء من أن يحيى حياة طبيعية، ويعيش حياة شخص خارج عن القانون فقط لأن الحكومة قررت استخدام القانون بصورة معيبة. (نيلسون مانديلا).

الدكتور مضوي إبراهيم آدم مهندس سوداني ومدافع صلد عن حقوق الإنسان، وله دور معروف في الكشف عن الانتهاكات التي يتعرض لها المواطن السوداني عامة وأهل دارفور بصورة خاصة. وقد سجن مضوي مراراً وتكراراً من قبل النظام السوداني ولكن كل التهم التي كان يعتقل بسببها كانت تتصل بمجال عمله في الدفاع عن الحقوق.

مضوي هو المؤسس ورئيس منظمة السودانية للتنمية الاجتماعية (سودو)، والتي تعمل في مجال حقوق الإنسان، فضلاً عن توفير المياه وخدمات الصرف الصحي والصحة. وقدمت «سودو» المساعدة الإنسانية للملايين الذين أجبروا على الفرار من ديارهم نتيجة للحرب، كما نفذت مشروعاً لبناء السلام والمصالحة في جنوب دارفور.

تراجيديا يعتقل الأمن سائقه الخاص ويتم إجراء تفتيش باطل لمنزله ويتم اعتقاله في نفس اليوم. لم يكتف جهاز الأمن بذلك بل أعتقل جزافاً آخرين ضمنهم المحامية تسنيم الزاكي، النازح من معسكر أبوشوك حافظ إدريس والمحاسبة في شركته الخاصة نورا العبيد وآخرين، وفي تعامل يتناقى تماماً مع القانون أحتجز دكتور مضوي في الحبس الانفرادي وتعرض لضغوط معنوية خطيرة من أجل إذلاله، فأضرب عن الطعام منادياً بالإفراج عنه أو إحالة قضيته للقضاء.

ورغم إحالة البلاغ لنيابة الجرائم الموجهة ضد الدولة منذ فبراير 2017 إلا أنه لم توجه له أي تهمة رسمياً، في تقاعس غريب يعكس مدى سيطرة جهاز الأمن على كل مفاصل أجهزة الدولة. لم يكن هذا أول اعتقال تعرض له الدكتور مضوي، فهناك سلسلة من الاعتقالات نعجز عن تتبعها كلها، ففي العام ٢٠٠٤ وحده أمضى سبعة أشهر في حجز الشرطة.

في خاتمة مقاله بعنوان فوضى العام الجديد ٢٠١٧، ختم المهندس أشرف الجعلي مقالته بأسى واضح، ننقل منها بتصرف: الكوميديا السوداء ابتدعتها الحكومة في سابقة لا مثيل لها هذه المرة. فبعد دخول الدكتور مضوي في إضراب عن الطعام احتجاجاً على احتجازه من غير تهمة، قيد جهاز الأمن بلاغ (شروع في الانتحار) ضده. إلى ذلك، كشف الأستاذ نبيل أديب المحام



الدكتور مضوي وعلى السلطات السودانية تحمّل المسؤولية تجاه الممارسات القمعية ضد المدافعين عن حقوق الإنسان، والتي تشكل انتهاكاً لالتزامات السودان بموجب القانون الدولي لحقوق الإنسان.

#### الاعتقال

في السابع من ديسمبر 2016 اعتقل جهاز الأمن السودان مضوي دون جرم غير أنه ينشط في الدفاع عن حقوق الإنسان، ففي مسرحية

ناضجة سرعان ما افتتحت مكاتبها في دارفور وجنوب كردفان والنيل الأزرق وقدمت خدمات جليلة للنازحين في دارفور كما تعمل (سودو) أيضاً في مجال مراقبة انتهاكات حقوق الإنسان والقانون الإنساني الدولي، وكشفت وأزلت القناع من خلال تقاريرها الرصينة عن انتهاكات خطيرة في السودان، واستطاع دكتور مضوي تدريب كوكبة من الشباب، كانوا رؤساء لأفرع المنظمة في الولايات وهم الآن من خيرة نشطاء حقوق الانسان.

نجاح "سودو" جلب لها الكيد فكانت الحكومة لها بالمرصاد، وبحلول مارس ٢٠٠٩، أغلقت أبواب منظمة سودو ومنظمات وطنية ودولية دون أي مسوغات قانونية. ورغم العنت والمعوقات واصل مضوي نشاطه في الدفاع عن حقوق الإنسان. وناهض قرارات إيقاف المنظمة وحاز على حكم ببطان القرار الإداري إلا أن السلطات لم تسمح حتى هذه اللحظة بعودة المنظمة للعمل في الداخل.

#### الوفاء والعرفان

في لوحة زاهية تمازجت صور رائعة لحملة مناصرة لإطلاق سراح الدكتور مضوي إبراهيم والتنديد باعتقاله، أكثرها روعة تلك السواعد الغضة لتلاميذ مدرسة أساس كندوة وهم يرفعون لافتات تنادي بالإفراج عن ابن منطقتهم، لوحة أخرى لم تكن أقل منها فتنة رسمها طلاب وخريجي كلية الهندسة جامعة الخرطوم داخل الحرم الجامعي، حين نظموا وقفة احتجاجية تحديداً لممارسات جهاز الأمن القمعية وللتضامن مع أستاذهم. وفي الثاني والعشرين من مارس ٢٠١٧ كتبت السيدة صباح آدم عقيلة الدكتور مضوي "لجميع التحايا لاهتمامهم واتصالهم للاطمئنان على صحة مضوي إبراهيم أستاذ الهندسة الميكانيكية بجامعة الخرطوم والمحتجز حالياً لثلاثين يوماً لدى نيابة أمن الدولة وأنا أريد أن أطمئنتهم أنه بخير، ما يقلق هو استمرار الحجز والتجديد بصورة تلقائية حيث تجاوزت المدة القانونية لذلك. ونأمل أن ينتصر الحق ويذهب الزيد جفاء).

يقول سيموني دي إستيفانو، المسؤول القانوني في مؤسسة الكرامة عن منطقة النيل "نحن منشغلون بما قد يتعرض له



نشاطه مصدر قلق لهذا النظام منذ استولى على السلطة. وتعرض مضوي للاعتقال وللصل من جامعة الخرطوم والتشريد من الخدمة طيلة فترة الـ 27 عاماً، بالتالي مجرد أن جاء الحراك الأخير وما يعرف بالعصيان المدني، استهدف النظام الشخصيات التي يرى أنها يمكن أن يكون لها تأثير قوي في سير الأحداث ودفعها نحو الثورة»، وبهذه الخلفية تم القبض على دكتور مضوي.

### الريادة في سوق العمل

أسس مضوي شركة لامدا الهندسية في العام 1994 وهي شركة تعمل في مجالات التصنيع الهندسي وبناء محطات تنقية مياه الشرب وتصنيع قطع غيار المصانع إلى جانب الصناعات الصغيرة للمعدات والأليات الزراعية كالحاصدات وطمبات المياه. وحصل على عدد من براءات الاختراع، على سبيل المثال براءة اختراع ماكينة عصر زيت وطحن بذرة التبليدي وبدرته. وهو مستشار لكثير من الشركات السودانية الناجحة، وحصل على زمالة المجلس البريطاني للمهندسين الميكانيكيين.

الدكتور مضوي إبراهيم زوج السيدة والمناضلة صباح آدم وهو أب لثلاث بنات وابن (وفاء، ويني، هدى وإبراهيم).

انطلقت بعض الأصوات معاتبة له حين وافق على المشاركة في الحوار الوطني الذي انطلقت مبادرته بدعوة من الرئيس السوداني عمر البشير في يناير ٢٠١٤ وعقد في الخرطوم وشاركت فيه أحزاب مصنوعة وجيوب من حركات مسلحة ليست ذات تأثير. بعض أصدقائه أصيبوا بالصدمة. كان دائما يلح السؤال، لماذا يشارك دكتور مضوي إبراهيم في حوار قاطعته الأحزاب المعارضة الرئيسية ومنظمات المجتمع المدني المستقلة، رغم أنه كان رائعاً على حد قول بعض المشاركين في الحوار بأرائه ومواقفه الصلبة، كما شارك معه قلة ممن لا يحسبون في سلة المؤتمر الوطني من أمثال أحمد إبراهيم دريج وإبراهيم منعم منصور. لماذا لم يأنس له الحزب الحاكم وبدلاً عن الوفاء يجازيه جزاء سنمار، وهل كان يريد سير غور مصداقية نظام الإنقاذ؟ هذا ما ستجيب عليه الأيام او ما سيفصح عنه دكتور مضوي إبراهيم.

يقول الباحث والأكاديمي د. محمد جلال هاشم: إن الدكتور مضوي إبراهيم شخص ذو طبيعة ثورية، وظل دائم ناشطاً وفي حراك مستمر من أجل إحداث تغيير في السودان، وإنه بطبيعته هذه مقلق جداً للأنظمة الدكتاتورية، وظل دائماً بحكم

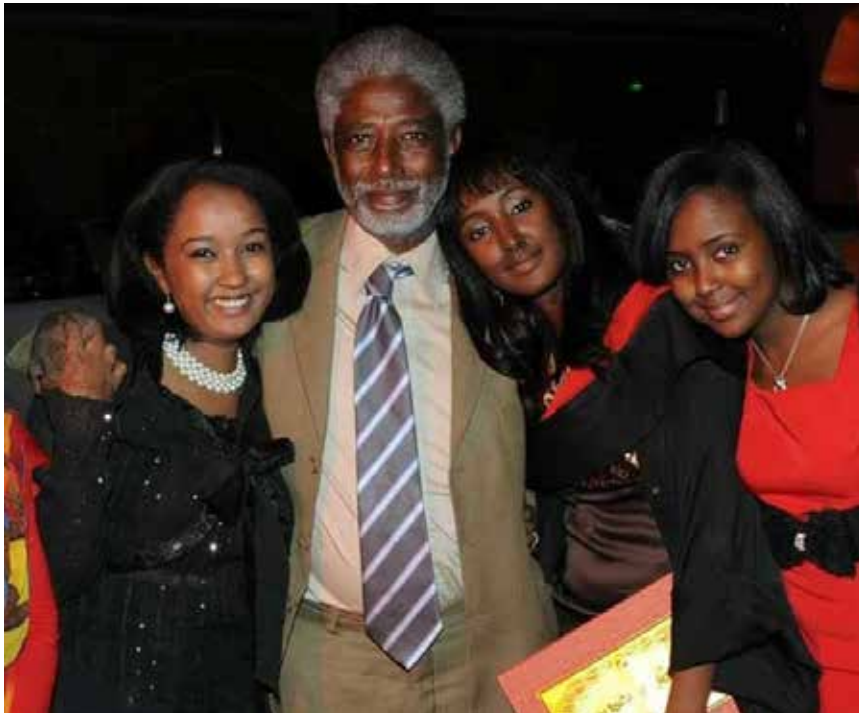
وعضوهيئة الدفاع عن الدكتور مضوي أنه لم توجه له أي اتهامات، ولم تصل قضيته إلى القضاء حتى الآن ويرجح أديب أن يحدث ذلك، وقال: "المشكلة هي أن الدكتور مضوي يحاكم في الاعلام، ومواقع إخبارية تتهم مضوي اتهامات خطيرة وتتوعده، وبعضها مواقع رسمية". معتبراً ذلك مخالف للقانون وانتهاك لحقوق الدكتور مضوي كمواطن وكمتهم، وقال إن كل الاتهامات يمكن تقديمها لدى ساحة القضاء ولا يجوز التشهير به في الإعلام، خاصة من جهات متنفة، ويرى أديب أن ما يتعرض له الدكتور مضوي يعتبر انتهاك صريح للقانون من الدولة نفسها التي يفترض أن تطبق القانون وتصونه، ويقول: «على الرسميين أن يمتنعوا عن أي تصريحات حتى لا يتم التأثير في سير العدالة»، ووصف ما يتعرض له الدكتور مضوي بالجريمة.

### ثمار السنين

لم تذهب معاناة الدكتور مضوي أدراج الرياح كعهد الثوريين في كل مكان ففي العام ٢٠٠٥ وتتويجاً لمجهوداته التي لا تخطئها العين زفت منظمة فرونت لاين البشرية له وللمدافعين عن حقوق الإنسان في كل أرجاء المعمورة وذلك عبر فوزه بجائزتها الرفيعة، وبينما كان يعد العدة للسفر إلى دبلن، إيرلندا، المقر الرئيس للمنظمة لاستلام الجائزة أبت أنفس الحاسدين أن يتوج الحفل بحضوره شخصياً لتضع عراقيل أخرى وأعتقل مضوي وحُرم عن حضور الاحتفاء به، وبينما المحترفون يعددون إنجازاته ومجهوداته في حقل الدفاع عن الحقوق والألام التي تكبدها بشجاعة، كان هو في الجانب الأخر يقبع وراء القطبان في إحدى زنازين جهاز الأمن. وسلمت رئيسة جمهورية إيرلندا ماري مالك أليس الجائزة، في حفل تكريم أقيم بقاعة بلدية دبلن في 13 مايو 2005، لزوجته السيدة صباح وابنته هدى.

كما فاز مضوي بجائزة (حقوق الإنسان أولاً) المقدمة من منظمة حقوق الإنسان أولاً مناصفة مع ولودميلا إليكسييفا من روسيا.

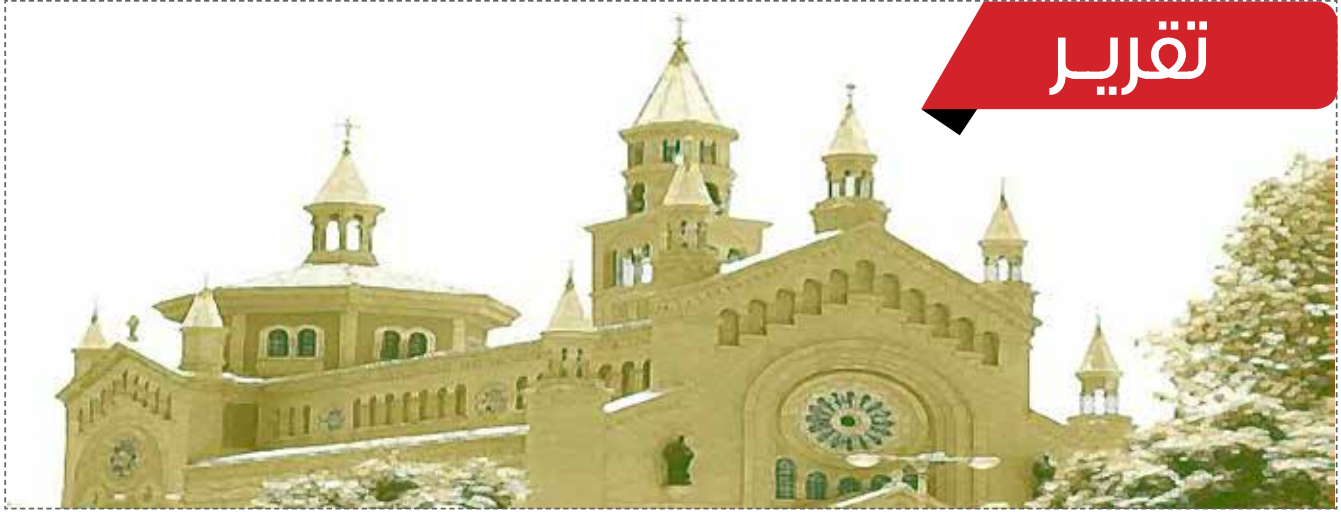
### وجهات نظر





# محاكمة القساوسة السودانيين التضييق على حرية المعتقد في السودان

## تقرير



زورالبيك» إلى الخرطوم ليبحث أمر الإفراج عن مواطنه. واعتبرت وزارة الخارجية التشيكية في وقت سابق أن الحكم على مواطنها بيتر جاسيك «لا أساس له». وأفرج عن السيد جاسيك في 26 فبراير 2017 ليعود عزيزاً إلى وطنه. وعملاً بسلطات العفو الرئاسي بذات الصفة انفاً، أصدر الرئيس السوداني خلال الأشهر الماضية أمر عفو ثاني عن المواطن البريطاني الذي تم توقيفه بحجة دخوله الأراضي السودانية بطريقة غير شرعية والإخلال بالأمن في إقليم دارفور. وسلمه جهاز الأمن إلى سفارته بالخرطوم في الثاني من فبراير 2017.

كل ذلك يوضح الكسب السياسي الذي تحصده الحكومة السودانية من وراء هذا الأمر، حيث تعمل بكل جهدها وكسب ود الدبلوماسية الخارجية في حين تتجاهل مجرد النظر في إطلاق سراح السودانيين

### زيارة المبعوث الأوروبي

وتصدرت قضية القساوسة أجندة زيارة المبعوث الخاص للاتحاد الأوروبي لتعزيز حرية الأديان «جان فيجل»، للسودان في الفترة من 14 - 17 مارس 2017. والتي هدفت لدعم التعاون والحوار بين الثقافات، وتعزيز حرية الأديان وتمتين التعايش السلمي بين مختلف الطوائف. فيما طالب فيجيل الحكومة السودانية بالعفو عن إثنين من المحكوم عليهم بالسجن إسوة بالمواطن التشيكي الذي تم العفو عنه من قبل السلطات السودانية في ذات القضية وفق قرار الرئيس البشير المستند إلى المادة 208 من الدستور الانتقالي 2005 التي تمنح رئيس الجمهورية حق إسقاط العقوبة والإدانة فيما عدا جرائم الحدود.

### حكم لا أساس له

وجاءت زيارة وزير الخارجية التشيكي «لوبومير

ظلت قضايا حقوق الإنسان خاصة الانتهاكات المتعلقة بالحرية الدينية لا تراوح مكانها دون إحراز تقدم يذكر في السودان. وتوج ذلك بالأحكام التي صدرت على ثلاث نشطاء دينيين حيث حكم على القس حسن عبد الرحيم والناشط المدني عبد المنعم فضل المولى (سوداني الجنسية) بالسجن (12 عام) لكل منهما، وعلى الصحفي التشيكي «بيتر جاسيك» (24 عام) والذي أطلق سراحه بتدخل من بلاده.

للحكومة السودانية سجل طويل من انتهاكات الحرية الدينية في ظل نظام حكم ايديولوجي إسلامي لا يؤمن بتعدد الأديان. تمت إدانة المتهمين الثلاث بأحكام رادعة تحت طائلة مواد جنائية في قسم الجرائم المصنفة ضد الدولة تستند على التجسس وإثارة الحرب ضد الدولة وإثارة الكراهية ضد الطوائف والملل الدينية في السودان.



حقوق المواطنة. امتداداً لمشروع الإسلام السياسي في البلاد، وأردف «خاصة وأنه تم تدمير أكثر من 20 كنيسة».

وتجد الحكومة السودانية انتقادات داخلية وخارجية فيما يتعلق بانتهاكات حقوق الإنسان. باعتقالها لعدد من النشطاء والمدافعين عن حقوق الإنسان على رأسهم الدكتور مضوي إبراهيم المعتقل لدى السلطات لأكثر من ثلاثة أشهر. حيث سمحت السلطات السودانية للمبعوث الاوروبي «جان فيجل» بلقائه في معتقله، حيث طالب فيجل بالإفراج عن مضوي أو تقديمه لمحاكمة عادلة.

وأوضح فيجل، عبر تغريدة له على حسابه الرسمي على موقع التواصل الاجتماعي «تويتر»، أن السلطات السودانية سمحت له بلقاء دكتور مضوي في معتقله، إبان زيارته التي امتدت لأيام، ونشر فيجل على حسابه الخاص صورة له مع دكتور مضوي داخل المعتقل. وأعلن أنه سيطلع البرلمان الأوروبي ومؤسسات الاتحاد الأوروبي على خلاصة زيارته والتي هدفت إلى دعم التعاون والحوار بين الثقافات والأديان، حيث التقى خلال الزيارة مع أعضاء المجلس الوطني وممثلين عن الحكومة السودانية بينهم وزير الخارجية ووزير الأوقاف والإرشاد. كما التقى المبعوث الأوروبي ممثلي منظمات المجتمع الدينية والسياسية والمدنية، وألقى محاضرة في جامعة الأحفاد للبنات، بالإضافة إلى زيارته لمقر اللجنة الوطنية لحقوق الإنسان ومجلس الفقه الإسلامي، ومركز مسجد النور الإسلامي، والكنيسة القبطية، فضلاً عن حضوره للمراسم الدينية للطرق الصوفية في مدينة أم درمان، التي اشتهرت بالتسامح الديني بين مكوناتها الاجتماعية.

المحدد له للعقوبات التي حددها القانون، وأشار إلى أن المتهم الأساسي في القضية خرج باتصالات سياسية من خلال سفارة بلاده ووزارة الخارجية التشيكية، ومضى يوسف في حديثه قائلاً: «بشكل عام هناك تضيق على الحريات الدينية في السودان»، معيداً ما يتعرض له المسيحيين السودانيين من منع التصريح لبناء الكنائس والتعدي عليها، ونزع أجزاء كبيرة من أراضيها وهدم عدداً منها.

#### تنديد حزبي ومدني

وظلت الأحزاب السياسية ومنظمات المجتمع المدني تنادي بضرورة احترام الحريات الدينية، منددة بالتضييق الذي تمارسه الدولة على الحريات الدينية وانتهاكها لحقوق السودانيين المسيحيين، من بينها الحركة الشعبية لتحرير السودان شمال، حيث طالب أمينها العام ياسر عرمان السلطات بإطلاق سراح القساوسة السودانيين الذين تم القبض عليهم ومحاكمتهم مع المواطن التشيكي المتهم بالتجسس، والذي تم الإفراج عنه بتدخل من بلاده، ويرى عرمان أن الإفراج عن المواطن التشيكي هو تصحيح لأخطاء النظام. وقال «لكن السؤال يظل قائماً لماذا لم يطلق سراح المعتقلين معه»، مطالباً باحترام حقوق المواطنة للمسيحيين السودانيين، معتبراً أن محاكمة القساوسة السودانيين والتشيكي جزء من حملة ضد المسيحيين السودانيين بغرض إرهابهم وتجريدهم من



المحكومين في ذات القضية.

#### عيوب واحكام فوق القانون

يقول عضو هيئة الدفاع عن القساوسة المحامي «ديماس جيمس»، إن الحكم شابته عيوب كثيرة، والأحكام التي صدرت فوق القانون، وتوقع أن تُنظر هذه الأحكام لدى المحكمة العليا، وقال:

«قدمنا استئناف ما زال قيد النظر»، إلا أنه عاد وقال بأن كل الخيارات مفتوحة فيما يتعلق بالمحاكمة، واطاف معلقاً على زيارة المبعوث الخاص للاتحاد الأوروبي لتعزيز حرية الأديان «جان فيجل»: لدينا أمل أن تكون نتائج الزيارة إيجابية ليس فقط في قضية القساوسة وإنما في موقف الدولة من الحريات الدينية. وأفاد أنهم كانوا يتوقعون زيارة فيجل للمحكومين في سجن كوبر لكن ذلك لم يحدث بحسب آخر اتصال له معهم. وتعتبر قضية التضيق على الحريات الدينية في السودان أحد أهم القضايا التي تواجه السودانيين من غير المسلمين وحتى بعض الطوائف الإسلامية مثل قضية القرآنيين، ويقول مبعوث الاتحاد الأوروبي فيجيل «إن المناقشات مع كل الأطراف أظهرت استعداد جميع الشركاء السودانيين للدخول في حوار مستمر وبناء حول أهمية التنوع الديني في السودان والقرن الأفريقي والعالم».

كما ناقش المبعوث الاوروبي موضوع التعديلات الدستورية واحترامها للقانون الدولي لحقوق الإنسان، فضلاً عن تناول المناقشات تسليط الضوء على أهمية أن يعكس الإطار التشريعي المعايير الدولية لحقوق الانسان. وقال «من المهم تنظيم دولة عادلة حول المواطنة المتساوية للجميع، كون التنوع يثري ولا يضعف المجتمعات».

فيما يقول الناشط الحقوقي المحامي محمد يوسف إن العقوبات التي صدرت بحق المتهمين لم تكن موفقة نسبة لتجاوزها الحد

# الشهيدة عوضية عجينا ... عندما تسقط العدالة!

العقوبة والادانة. يري بعض القانونيين الذين تمت مقابلتهم أن هذا القرار معيب باعتبار أن الجريمة مكتملة الأركان وأن الضابط المتهم قام بأطلاق الرصاص بدافع القتل وبشكل متعمد وأن كل أركان الادانة مكتملة.

## احتجاجات شعبية

وفور صدور قرار المحكمة انطلقت تظاهرات في الشوارع الرئيسية بمنطقة الديوم الشرقية، مسرح الجريمة النكراء ومكان سكن القتيلة عوضية عجينا وردد المتظاهرون شعارات تطالب بالقصاص. وقالت عائلة عوضية عجينا، إنها فرغت من إعداد طلب مراجعة لقرار دائرة المراجعة بالمحكمة العليا، وستكمل مسار القضية قانونياً، لترى كيف تنتهي الأمور. مضيفة أن مذكرة قانونية ضافية، تقدم خلال أيام، لدائرة المراجعة ذاتها طعناً في قرارها. ويقول المحامي إدريس مختار أن الحكم

أن تصل أي من هذه الحوادث إلى ساحة القضاء، والنذر اليسير الذي يصل يحاكم عادة في محاكم خاصة تفتقر لكثير من مبادئ المحاكمة العادلة.

حسب التراتبية في القضاء السوداني أصدرت المحكمة العليا دائرة التأييد قراراً ألغت بموجبه قرار المحكمة العليا دائرة النقض والقاضي بإعدام المدان بقتل عوضية عجينا الملازم أول حامد علي حامد. وأصدرت الدائرة قراراً في مواجهة المدان يقضي بسجنه عامين والدية بدلاً عن القتل قصاصاً. قضى المدان عامين كاملين داخل السجن وتم إطلاق سراحه لقضاء المدة والنفاذ.

في ٢٠١٤ حكمت محكمة جنابات الخرطوم بإدانة الضابط المتهم تحت المادة 130 من القانون الجنائي وهي القتل العمد. وبعد تنقل ملف القضية في مراحل التقاضي وصل إلى المحكمة العليا التي أمرت بتعديل

وقائع قضية الشهيدة عوضية عجينا تعيد إلى الازهان مدى الاستهانة بروح الإنسان في السودان، وفظاعة سلوك منفذي القانون الذين تقع على عاتقهم مسألة تطبيق القانون.

في هذه الحادثة كان النزاع بين أحد المواطنين والشرطة، وتعود حيثيات القضية إلى مارس 2012، حيث وقع شجار أمام منزل الشهيدة عوضية عجينا بمنطقة الديم في الخرطوم بين قوة من الشرطة وشقيقها وأن الضابط المسئول حامد علي حامد قد ذهب بعد المشاجرة الى مركز الشرطة وأعاد تسليح نفسه وتعزيز قوته، ثم عاد الى منزل عوضية مشهراً سلاحه نحو عوضية وشقيقها مطلق رصاصة أردتها قتيلة في الحال.

انضمت الشهيدة عوضية عجينا لقائمة الضحايا الذين سقطوا على أيدي القوات النظامية الذين يتحصنون بحصانات مطلقة تحول دون مساءلتهم قضائياً. ويندر





وجاء تفسير القاضي الذي أصدر حكم الإعدام على الملازم قاتل عوزية، أن الركن المعنوي الذي يتعلق بالقصد الجنائي، يتم قياسه بمعيار نوع الأداة المستخدمة وحيوية العضو المصاب. ووجدت المحكمة أن الاصابة التي تعرضت لها القتيلة كانت في أكثر أجزاء الجسم حيوية، واعتبرت أن ذلك غير مبرر. وأن الضابط لم يكن مكرهاً على استخدام السلاح او في حالة ضرورة كما لم يثبت تعرضه لاستفزاز شديد مفاجئ او معركة مفاجئة، حيث عاد المتهم بعد نصف ساعة بروية في حملة تأديبية، ما يعني أنه قد أعد العدة للمعركة الثانية، وهذا يخرج من تعريف المعركة المفاجئة التي تحدث للثو والحين.

والغت المحكمة العليا حكم الإعدام الصادر بحق الملازم حامد، المدان بقتل الشهيذة عوزية عجبنا وعدلت الإدانة من المادة 130 (القتل العمد) إلى المادة 2/131 من القانون الجنائي لسنة 1991م (القتل شبه العمد)، كما عدلت عقوبة الإعدام الصادرة في حقه إلى السجن واكتفت بمدة بقائه وأطلق سراحه.

الجدير بالذكر أن قانون الشرطة يمنح بجانب قانون الأمن المنتسبين للجهازين صلاحيات وحصانات وهو ما يعتبره قانونيون سبياً مباشراً للانتهاكات الواسعة التي يقوم بها منسوبي الأمن والشرطة ضد المدنيين.

بعد هزيمة لدولة القانون- إذا كانت موجودة أساساً- وأن هذا الحكم يأتي في إطار تسلسل جرائم القوات النظامية ضد المرأة بصفة خاصة وان الإفلات من العقاب يشجع على المزيد من انتهاك حقوق المرأة.

واضافت عباس: عوزية عجبنا لم تكن الضحية الأولى لقوات الشرطة فقبلها قتلت نادية صابون بواسطة شرطة النظام العام ولم تتم محاكمة الجناة. وهناك عشرات النساء يعانين يومياً من قانون النظام العام ومطاردة شرطة المحلية لهن نتيجة عملهن من أجل كسب لقمة العيش. وأوضحت تهاني أن دم الشهيذة عوزية لن يذهب هدراً وأنه مهما طال الزمن سيأتي اليوم الذي تتحقق فيه العدالة وتسترد الحقوق وأن معركة المرأة مع النظام ستكون مستمرة وطويلة من أجل نيل الحقوق والحريات وإسقاط قانون النظام العام الذي فصل بشكل خاص لمحاربة المرأة والنيل من كرامتها.

#### تناقض الأحكام في قضية عوزية

وكانت محكمة جنابات الخرطوم شمال برئاسة القاضي أسامة أحمد عبد الله قد أصدرت في 4 نوفمبر 2014 حكماً بالإعدام شنقاً حتى الموت على الملازم أول/ حامد علي حامد. كما حكمت على الجنود المتهمين من الأول وحتى السابع بغرامة (2) ألف جنيه لإدانتهم بالمادة (75) من القانون الجنائي للامتناع عن المساعدة الضرورية للمصابة.

الصادر لا يعبر عن روح العدالة خاصة وأن القضية واضحة وأن المتهمين سجلوا اعترافات وأن خيار القتل الخطأ غير وارد باعتبار أن المتهم بعد المشاجرة رجع لقسم الشرطة وسلخ نفسه وجاء بقصد القتل.

وأضاف أن المتهم وهو ضابط شرطة ومدرب في كلية الشرطة ودرس مادة عن قواعد الاشتباك يعرف كيفية التدرج في استعمال سلطة إطلاق النار وأن القتيلة عوزية كانت غير مسلحة لذلك حتى وأن استدعى استعمال القوة كان يجب أن يطلق النار على رجليها لتعطيلها ولكنه أطلق النار بقصد القتل، وأن مثل هذا القرار بالأفراج عن الضابط يعطي إشارة سلبية بان ضباط الشرطة وافرادها محصنين ضد القانون ويشجعهم في استعمال قوة القانون في غير محلها.

ويقول المحامي أحمد صبير إن القرار أصبح نهائياً من الناحية الموضوعية ولا توجد فرصة لمراجعته سوى بتقديم طعن دستوري للمحكمة الدستورية، وأن المحكمة استندت في قرارها على ان الضابط كان أثناء اداء الواجب وأنه حديث التخرج من الكلية وليس له خبرة في إطلاق النار. واذاف صبير «هذا أمر غير مبرر، وكونه حديث التخرج لا يمنحه حق إطلاق النار على المدنيين».

وتقول الناشطة النسوية تهاني عباس إن الحكم بتخفيف عقوبة قاتل عوزية عجبنا



# التسوية السياسية بين الضغوط والوعود



والغريب أن للجهاز أدوار يلعبها في مجالات عديدة وباتت القبلية والجهوية ماثلة في ضباط وجنود الجهاز، ومؤخراً صار الجهاز يطوف على الولايات حيث يتم تكريمه فضلاعن تشييده لعدد من المراكز الصحية والمستشفيات وغيرها. أما المراقب البسيط فإنه يستطيع أن يفسر تقرب البشير- بشكل أكبر- من القوات المسلحة والأمن- باعتبارهما مؤسستان تحددان مصير البلاد- يعني سيطرته الكاملة. أما القوي الدينية مثل الطرق الصوفية فقد تمت السيطرة عليها تماماً وذلك من خلال تعيين أبناء شيوخ تلك الطرق في الجهاز التنفيذي والتشريعي مع تفويض الشيوخ إلى الأراضي المقدسة لأداء مناسك الحج والعمرة. أما المعارضة فهي حالياً كيانات متناثرة وفقيرة الإمكانيات ومكبلة بعدد من القيود فضلاً عن تمزيقها واختراقها من قبل الحكومة. كل هذه الضربات جعلت المعارضة ضعيفة في الشارع وهناك ثلاث مستويات لها وهي قوى مندغمة حتى النخاع في حوار (قاعة الصداقة) وهي ما يطلق عليها أحزاب (الفكة) ومنها المؤتمر الشعبي وبعض الحركات المسلحة المنشقة من الأم وبعض الشخصيات المعلوم دعمها التاريخي للأنظمة المتسلطة ويطلق عليها صفة شخصيات مستقلة. أما الطرف الثاني فتمثله قوى

التصريح بحوار صحفي مع عدد من رؤساء تحرير صحف سودانية خلال زيارته الأخيرة إلى دولة الإمارات العربية المتحدة فبراير الماضي، كل ذلك دليل واضح لمسار التسوية التي يبرعها المجتمع الدولي. ويؤكد كشف البشير لأوراقه في هذا الوقت المبكر بتحديده العام 2020، أن هناك ضغوطاً- ووعوداً- مورست عليه لذلك بعث برسائله المستعجلة تلك. ونرى اعتراف الرئيس بأرهابه وإعلانه بتنحيه قبل ثلاث سنوات من الموعد المضروب على قيام انتخابات تشريعية في السودان، خطوة غير متوقعة من شخص عاش في دهاليز الحكم والسلطة نحو (28) سنة. ولم تمر سوى أيام معدودات على كشف الرئيس أوراقه ومستقبله السياسي حتى تم تعيين نائبه الأول وزميله في المؤسسة العسكرية بكري حسن صالح رئيساً لمجلس الوزراء، وأما القوى المؤثرة في المشهد السياسي الحالي والقادم والتي سيحدد موقفها طبيعة التغيير المنشود فإن الجيش يأتي في مقدمتها. الملاحظة الجديرة بالنظر هنا هي أن الجيش صار له حضوراً طاعياً في الاحتفالات والكرنفالات وتكريم عدد من قياداته وذلك (بسبب وبدون سبب). أما جهاز الأمن، فقد صار أيضاً قوة يتحصن بها الرئيس،

تعهد الرئيس عمر البشير بفتح حوار واسع حول الدستور، يستمر حتى يتم التوصل لدستور دائم للبلاد، واعتبر البشير تعيين نائبه الأول، الفريق أول بكري حسن صالح رئيساً لمجلس الوزراء خطوة مهمة، وأنه الرجل المناسب، لإمامه بكل ما يدور داخل أجهزة الدولة. وفي مقابلة له مع قناة (بي بي سي) أعلن البشير عزمه التخلي عن السلطة فور انتهاء ولايته الحالية في العام 2020، واصفاً عمله بالمرهق. وأضاف: في العام 2020 سيكون هناك رئيس جديد وسأصبح رئيساً سابقاً. تلك المقابلة التلفزيونية ازاحت الستار عن الكثير من المعطيات الهامة لمسار التحولات السياسية الجارية في السودان. السؤال الذي يطرح نفسه بقوة هنا- ومن خلال إعادة النظر في مدلولات الخبر وتوقيتته- لماذا طرح الرئيس حديثه عن الدستور بجانب تحديده سقف زمني وهو 2020 للتخلي عن الرئاسة. صحيح أن البشير سبق له من قبل إعلان عدم ترشيحه لانتخابات 2015 لكنه لم يلتزم بوعده ذلك حيث خاض الانتخابات الماضية في أبريل 2015. لكن كشفه هذه المرة لتصريحين تناولا قضية واحدة وهي (الدستور والمشاركة فيه) بينما جاء حديثه الثاني من خلال القناة التلفزيونية واعترافه بأن الرئاسة مرهقة، ثم لاحقاً ألحق ذلك



نداء السودان المتمسكة بخارطة الطريق. والطرف الأخير تمثله قوى الإجماع الوطني وهي تدعو لأسقاط النظام وتشترط للحوار المنتج مطلوبات محددة وعلى رأسها إيقاف الحرب وإغاثة المتضررين وإطلاق سراح المعتقلين والمحكومين في قضايا سياسية. تطمينات البشير خلال المقابلة واعترافه بالإرهاق، لم يفتح قنوات الثقة المهدومة من قبل المعارضة التي لدغت كثيراً من جحر النظام وصارت خبيرة بتكتيكاته. وفيما يتعلق بحوار قاعة الصداقة، اتضح الآن بأن الدعوة للحوار الذي أجراه النظام مع بعض القوى المعارضة الرخوة، كان أقرب إلى خدعة أو فخ للإيقاع بالمعارضة ككل، أكثر مما هو حوار حقيقي من أجل معالجة جديدة للمشهد السياسي، أما توصيات ذلك الحوار المضروب فقد كانت ضعيفة، ولعل العنصر الجديد الوحيد فيها الذي خرجت به التوصيات هو منصب رئيس مجلس الوزراء، أما التطورات الأخيرة على المستوى الاقليمي والدولي، خاصة عاصفة الحزم ومحاربة الارهاب والاتجار بالبشر والهجرة غير الشرعية، فإن تلك الملفات منحت البشير ثقة خارجية كبيرة ظل يستند عليها.

#### المشهد:

قراءة المشهد السياسي في السودان، الذي يمر بلحظة فارقة في بنيته السياسية والاقتصادية والاجتماعية، تتطلب النظر بعمق للأوضاع السياسية والاقتصادية والعلاقات الاقليمية والدولية فضلاً عن النظر الي قضايا وملفات حساسة أشرنا لها مسبقاً وقلنا إن النظام ظل يركز عليها، ويخيف المجتمع الدولي من انعكاسات انهياره وبعثرة تلك الملفات الشائكة التي ظلت حكومة البشير تمسك بها.

من خلال هذا التحليل، واستناداً على الوضعية السياسية القائمة حالياً، وربط ذلك بالتطورات والمؤثرات الداخلية والخارجية عليها، نحاول فهم خلفيات المشهد بصورة شاملة، فالقوى الدولية المؤثرة في المشهد السياسي غير مهتمة أصلاً بالتحول الديمقراطي والحريات في السودان، لكنها، بالمقابل، تحرص على بقاء النظام مع إضافة بعض المساحيق والترقيع، وذلك نظراً للدور الوظيفي الذي يقوم به النظام في وقف

الهجرة غير الشرعية والارهاب وحرب اليمن. وتعضيداً لوجهة نظرنا هذه يمكن مطالعة الحوار الصحفي الذي أجرته صحيفة السوداني في فبراير الماضي مع المبعوث الأمريكي السابق لدولتي السودان السفير برينسون لييمان رداً على سؤال كيف يمكن للسودان تحقيق الاستفادة الكاملة من قرار رفع العقوبات الجزئي من قبل الحكومة الأمريكية؟ أجاب لييمان: السودان يمكن أن يحقق الاستفادة القصوى من هذا القرار خلال معالجة القضايا المعنية على المدى الطويل، وهذا هو المحك الحقيقي.. على سبيل المثال لا يمكن إحراز تقدم كامل في مسار إيقاف إطلاق النار في مناطق دارفور وجنوب كردفان، والنيل الأزرق، ووصول المساعدات الانسانية إلا عبر تحقيق السلام الشامل وهذا أمر لا يمكن أن تقوم به الحكومة وحدها إلا بالتعاون مع المعارضة والحركات المسلحة، ولكن إذا أظهرت الحكومة حسن النية والجدية في حل هذه القضايا فانه من المرجح أن تؤدي إلى توسيع نطاق التعاون ورفع العقوبات المفروض عليها.



ومن جهة ثانية قال المبعوث رداً على سؤال المعارضة السودانية تهم الرئيس الأمريكي أوباما بتجاهل قضايا التحول الديمقراطي وحقوق الانسان عند إصداره القرار؟ ((المنتقدون على حق في أن الاتفاق لا يحدد الشروط المتعلقة بالتحول الديمقراطي وحقوق الانسان هذه هي واحدة من نقاط الضعف الموجود فيه، ويبقى الأمل معلقاً على أن يحدث السودان (تحرك ايجابي) في اتجاه مزيد من الاحترام لحقوق الانسان والديمقراطية. في الواقع من الصعب أن نرى طريقاً للسلام في دارفور والمنطقيين دون تعزيز الديمقراطية وحقوق الانسان وبالتالي فإنه من مصلحة الحكومة السودانية أن

تفعل ذلك لدحض حجج منتقديها.)) أما السؤال الأخير ما هو الطريق لتحقيق تسوية للامزة السياسية السودانية بعد تعثر العديد من المحاولات السابقة؟ فأجاب لييمان عليه بقوله: فشل محاولات التوصل لاتفاقات تنهي النزاعات في السودان كان يرجع بشكل أساسي لان الحكومة لم تقر المبادئ الأساسية لزيادة قسمة السلطة والثروة وتعزيز الديمقراطية واحترام حقوق الانسان وعلى جميع الأطراف أن تضع في اعتبارها ان الديمقراطية ليست لعبة ذات محصلة صفرية وان تحقيق السلام واقتسام السلطة يجعل من الجميع رابحاً. انتهى حديث لييمان.

عند الحديث عن مسألة رفع العقوبات الجزئي من قبل الحكومة الأمريكية والمقابل الذي دفعته الحكومة، يمكن للمراقب أن يقرأ ذلك (المقابل) عبر تصريحات مختلفة مثل ما قاله القيادي بالمؤتمر الوطني ومدير جهاز الأمن والمخابرات الأسبق الدكتور قطبي المهدي الذي حذر الحزب الحاكم من ضبابية الرؤى تجاه المستقبل والتي قال إنها من الممكن أن تعصف به (أي الحزب الحاكم) وتنتهي صلاحية وجوده، وتوقع قطبي بخلافة بكرى حسن صالح النائب الأول ورئيس مجلس الوزراء للرئيس البشير، ومن جهته تساءل الامام الصادق المهدي في حديثه مع صحيفة التيار عن الثمن الذي دفع مقابل رفع واشطن العقوبات عن نظام البشير وتساءل ايضاً عن علاقة اسرائيل بذلك!

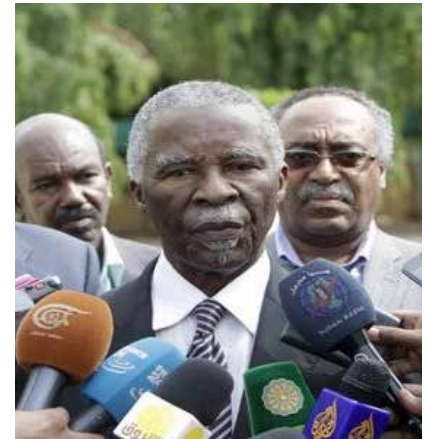
#### الدستور:

القضية الثانية التي أطلت فجأة وبدون أي مقدمات في المشهد السياسي السوداني هي قضية الدستور وسنحاول تفكيك هذه القضية من خلال تحليلنا هذا وتتبع مساراتها وإلى أين تمضي نهاية ذلك المخطط الذي تم الترتيب له على نار هادئة، وتقف أطراف عديدة مساندة له ومن بينها قوى خارجية على رأسها أمريكا ودولة الإمارات والسعودية، أما تبرير تلك القوى فهو الحفاظ على السودان- ممثلاً في نظامه الحالي- متماسكاً وبعيداً عن الفوضى والانهيار- بعد تعديل كبير يضمن تنفيذ المخطط دون عقبات سياسية أو اعتراضات أيديولوجية.

أولى تلك المسارات كانت القفز فوق خارطة الطريق والحديث عن إعداد دستور دائم للبلاد، وجاء هذا الحديث من أمبيكي الأب الروحي لخارطة الطريق، ولاحقاً ساندت دول الترويكا من خلال بيان لها ذلك الاتجاه وقالت الترويكا (يتعين على حكومة السودان الآن توفير بيئة تشجع حرية التعبير عن الرأي والمشاركة السياسية لكل من المعارضة المسلحة وغير المسلحة). وقبل ذلك كله كان الإمام الصادق المهدي قد تناول في حديثه خلال عودته الأخيرة إلى السودان في يناير الماضي قضية الدستور أيضاً.. وشدد المهدي على ضرورة إنهاء الحروب وبناء السلام العادل وحكم قومي انتقالي يستمر في ظل الحريات العامة إلى حين إجازة الدستور الدائم الذي يصيغه مؤتمر قومي دستوري ويجاز بوسائل ديمقراطية لا تعزل منها أي قوة سياسية ولا تهيمن عليها قوة سياسية واحدة.

يبدو أن هذا القفز إلى مرحلة الدستور فيه تجاوز واضح لخارطة الطريق التي من بين أهدافها جلوس كل الموقعين عليها في اجتماع تمهيدي، والانخراط في مفاوضات تحل كافة المشاكل وصولاً إلى دستور دائم. أما داخل قبة البرلمان في أمدردمان فمازالت الاستاذة بدرية سليمان تفصل التعديلات الدستورية على مقاس النظام وتمضي تلك التعديلات الخاصة بالحريات للإبقاء على جهاز الأمن بشكله الحالي دون تعديل أو تقليص.

ومن المنتظر أن يصل أمبيكي الخرطوم قريباً لمواصلة الحوار حول تحقيق السلام والتحول الديمقراطي لكن أمبيكي الذي أرجأ زيارته إلى العاصمة السودانية من الأسبوع الماضي لم يشر إلى العقوبات التي



تواجه خارطة الطريق، أو يحض الحكومة على تنفيذ متطلبات تلك الخارطة، بل قفز إلى قضية جديدة لم تتم إثارته من قبل وهي قضية الاتفاق على الدستور الدائم حينما حض المعارضة على الاشتراك في الحكومة التوافقية الجديدة المقترحة وإدارة حوار حول الدستور الدائم، وكأنما أراد أن يتجاوز ما نصت عليه خارطة الطريق من تهيئة المناخ ولقاء تحضيري للاتفاق على القضايا الإجرائية الخلافية ذلك بالانغماس حول قضايا الدستور الدائم التي لم تثر من قبل. من الواضح ان هناك متغيرات قد حدثت على المستوى الإقليمي والدولي دعمت موقف الحكومة ووضعها في موضع الحليف الاستراتيجي لقوى عربية دولية منخرطة حالياً في صراعات كبيرة وخطيرة، وحددت للسودان دوراً متقدماً في هذه الساحة، وقاربت بين السودان وبين تحالفات إقليمية ودولية، وأدى هذا الواقع الجديد إلى تطورات إيجابية لصالح الحكومة، ما جعلها تستشعر أنها يمكن أن تفرض أجندتها حول الحل التفاوضي.

#### الاقتصاد:

وفي الشهر الحالي كشف تقرير حكومي العجز في ميزان التجارة الخارجية للبلاد الذي بلغ في العام 2016م (5.2) مليار دولار بينما بلغت جملة الواردات (8.3) مليار دولار وتشير هذه الأرقام إلى العجز التجاري وفي سياق ذي صلة كشف رئيس القطاع الاقتصادي بحزب المؤتمر الوطني دكتور حسن أحمد طه، عن ارتفاع حجم الديون الخارجية للسودان إلى (50) مليار دولار، ومن جهته قال الخبير الاقتصادي دكتور عبدالله الرمادي ان الاقتصاد السوداني يعاني من خلل وتشوهات بسبب السياسات الخاطئة، وأنه يعاني من ترهل في نظام الحكم، وفي الإنفاق الحكومي أثقل كاهل الاقتصاد وتسبب في عجز الموازنة ما جعل وزارة المالية تتفنن لتجد موارد مالية، واحياناً تلجأ لرفع الدعم وزيادة الرسوم والضرائب. فضلاً عن معاناة الاقتصاد السوداني من الفساد، وتفشي الرشاوى وسط العاملين الحكوميين.

وفي نوفمبر 2016م اتخذ النظام إجراءات اقتصادية لمواجهة عجزه وفشله الاقتصادي من خلال اللجوء كعادته إلى جيب المواطن وقوته فاضاً زيادات على

أسعار بعض السلع والخدمات الأساسية. رفضت قطاعات من الشعب السوداني تلك القرارات وأشهرت سلاح العصيان المدني في 27 نوفمبر و19 ديسمبر الماضيين، وشكلت تجربة العصيان المدني علامات بارزة في مسيرة مقاومة النظام.

#### خاتمة:

إن قطار التسوية السياسية الذي ينتظر انطلاقه عقب وصول أمبيكي إلى الخرطوم ومقابلته للجهات ذات الصلة ستنتقل معه ملفات إقليمية أخرى، فالنظام الذي تحيط به الازمة الاقتصادية وفشله في حسم المعارضة المسلحة عسكرياً فضلاً عن فشله السياسي نحو ثلاثة عقود والاختلافات داخل جسده كل هذه التحديات ستعجل قبوله التسوية، اما المعارضة بشقيها المسلحة والمدنية فإن المعطيات والمؤشرات السياسية المتعلقة بالأزمة السودانية وتطوراتها المختلفة، لاسيما الأوضاع الإقليمية والدولية والرفع الجزئي للعقوبات الأمريكية، ستدفع جزءاً منها للانخراط في التسوية السياسية. وما يجعلنا نرجح تلك الفرضية هو مساواة كل الأطراف في عدم مقدرتها على حسم المعركة عسكرياً فأصبحت الحرب بلا أفق. وهذا ما يجعلها بلا خيار سوى التسوية السياسية. بينما تستمر بعض القوى السياسية في موقفها الداعي لأسقاط النظام، لكن هذه التسوية التي ستكون عبر التفاوض لن تكون مهمة سهلة فكل طرف سيدفع بشروط تعجيزية لجهة تحقيق اهدافه عبر الحوار والتفاوض بعيداً عن الحرب المكلفة والمدمرة.

الفرضية الثانية التي ترجح خيار التسوية السياسية والتي تدعم هذا الاتجاه هي اكتمال التنسيق الأمريكي الاوربي مع الالية الافريقية التي تدير خيار التسوية، وهي التي تضغط لقبول جميع الأطراف بخيار التسوية، ويبدو أن التوافق الأمريكي الاوربي مع دول الجوار (يوغندا وجنوب السودان واثيوبيا وتشاد) على حل الأزمة السودانية بالوسائل السياسية، سيقود إلى تسويات إقليمية في ملفات أخرى، ما نستطيع قوله ان قطار التسوية السياسية الذي سينطلق في السودان، سينطلق محملاً بملفات إقليمية أخرى.

## «النظام العام» يجلد (10) ألف امرأة خلال عام



والرجل. واختتم المهرجان الفنان الكبير أبو عركي البخيت بأغنية جديدة لأول مرة كتب كلماتها ولحنها بنفسه أهداها لمبادرة لا لقهر النساء.

الجدير بالذكر أن مبادرة لا لقهر النساء تأسست في العام 2009 وتعمل في مجال مناهضة العنف والتمييز ضد النساء السودانيات..

العامة يسبب مضايقة للشعور العام يعاقب بالجلد بما لا يتجاوز 40 جلدة أو بالغرامة أو بالعقوبتين معاً.

يذكر أن مبادرة لا لقهر النساء شرعت في تنظيم مهرجان إبداعي بجامعة الاحفاد الخميس 16 إبريل تم تعطيله بواسطة جهاز الأمن لينقل الأحد 18 إبريل إلى دار حزب الأمة القومي.

وقالت دكتورة إحسان إن المهرجان يستخدم الإبداع الثقافي في مقاومة السياسات الممنهجة لقهر النساء من الحكومة ذات الأيدلوجيا الدينية، عبر سنها قانون النظام العام المنتقص من كرامة وقيمة المرأة وحقوقها الإنسانية.

واشتمل المهرجان على فقرات موسيقية وقرارات شعرية لكل من صباح سنهوري وسارا الجاك، وعرض فيلم ومباراة لكرة قدم نسائية بين فريقين التحدي ومنتخب الأحفاد، بجانب مسرحية قدمتها مبادرة (لا لقهر النساء) تناولت انتهاكات قانون النظام العام للحرية الشخصية للمرأة

الخرطوم. أبريل 18- 2017 تم جلد 15 ألف امرأة خلال عام واحد في السودان كما دون 54 ألف بلاغ ضد نساء تمت محاكمتهم بموجب قانون النظام العام. أعلنت عن ذلك الدكتورة إحسان فقيري منسقة مبادرة لا لقهر النساء، والتي اضافت أن قائمة الاتهامات شملت اعتقالات كيدية جائرة طالبت مدافعات عن حقوق المرأة في السودان فضلاً عن ممارسة العنف المادي واللفظي ضدهن.

وأوضحت فقيري أن الطالبات والنساء العاملات- خاصة بائعات الأطعمة والشاي- أخذن النصيب الأكبر من هذه الإهانات والانتهاكات.

وقالت فقيري: تُعتبر المادة 152 من القانون الجنائي لسنة 1991م بمثابة السيف المسلط على رؤوس النساء حيثما وجدن، وعنوانها (الأفعال الفاضحة والمخلّة بالأداب)، وتنص على أن من يأتي في مكان عام فعلاً أو سلوكاً فاضحاً أو مخللاً بالأداب العامة أو يتزوّجاً بزي فاضح أو مخل بالأداب

## (الأمن) يعتدي على مواطن وجماهير (الليرى) تحرق مكاتب الجهاز

أحد أفراد جهاز الأمن ليلة الخميس داخل منزله دون مسوق ووقع اشتباك بينهما، وعلى إثر ذلك ذهب رجل الأمن الى مقر الجهاز وأتى ومعه أربعة من زملائه وأخذوه عنوة إلى مكتبهم بالمدينة وقاموا بضربة وتعذيبه.

حجب هويته إن أربعة من عناصر جهاز الأمن قاموا بالاعتداء بالضرب المبرح على المواطن عبد الله الطبق داخل مباني الجهاز، وقد نقل على وجه السرعة الى الخرطوم لتلقى العلاج نتيجة لإصاباته البالغة.

وكشف الشاهد أن المواطن عبد الله وجد

جنوب كردفان 15. أبريل 2017 أحرق مواطنون من مدينة الليرى بولاية جنوب كردفان مكاتب جهاز الأمن وعربيتين تابعيتين له صباح الجمعة 15 إبريل 2017 احتجاجاً على تعذيب عناصر من جهاز الأمن أحد مواطني المدينة. وقال شاهد فضّل



# مقتل شخص وإصابة آخر في هجوم على فريق هندسي بدارفور

وأشار إلى أن الجناة هبوا جميع الممتلكات التي بحوزة الفريق الهندسي من هواتف نقالة ومبالغ مالية ولاذوا بالفرار. وأضاف المصدر أن لجنة أمن محلية «نتيقة» أرسلت قوات عسكرية إلى مكان الحادث لإسعاف الجريح ومطاردة الجناة ونقل المهندسين إلى مدينة نيالا.

وسبق أن قُتل خمسة مهندسين في العام 2009 كانوا يعملون في صيانة شبكات تابعة لشركة الاتصالات السودانية «سوداتل» في نفس المنطقة بعد أن هبت سياراتهم التي كانوا يستغلونها.

نيالا 9 أبريل 2017

لقى شخص مصرعه وأصيب آخر بجراح، الأحد الموافق 9 أبريل 2017، إثر هجوم نفذه مسلحون، على فريق هندسي كان في طريقه من محلية «شعيرية» في ولاية شرق دارفور إلى محلية «نتيقة» التابعة لولاية جنوب دارفور. ويتبع الفريق الهندسي لشركة «بلص» وكان في طريقه لصيانة محطات تخص شركات (زين) للاتصالات بالمنطقة.

وأكد مصدر أن مجموعة مسلحة نصبت كميناً للمهندسين أثناء توجههم إلى محلية نتيقة وأطلقت عليهم وابلاً من الرصاص أودى بحياة السائق في الحال بالإضافة إلى إصابة أحد المهندسين بجراح.



**Kace**  
s u d a n  
Kampala Office

E-mail: [kacesudan@gmail.com](mailto:kacesudan@gmail.com)  
[www.kacesudan.org](http://www.kacesudan.org)